وفيه وجهان اخران ذكرهما الشريف قوله اى بعدا وقيل المهل الكثيرة قوله لا رجوع لهم علم الرجوع مستفاد من المهل
المقام قوله لم يحسن او لم يجز قيل عدم الحسن على تقدير وجود القرينة وعدم الجواز على تقدير انتفائها وفيه نظر والظاهر
ان كلمة او للتخيير فى التعبير لان ما لا يحسن عند البلغاء لم يجز عندهم قوله لانها الخاصة اى الحافظ من حصن الطاير بيضه
اذا ضمه الى نفسه تحت جناحيه قوله تقديره لو تملكون تملكون قيل فيه جمع بين المفسر والمفسر وهو غير جائز
فالصواب ان يقول تقديره لو تملكون اجيب بانه مبنى على قانون تقدير صاحب المفتاح حيث جعل الفعل الثانى
فى مثله تاكيدا فقال على تقدير لو تملكون تملكون لفائدة التاكيد ثم حذف الاول اقتصارا او ربان قوله
اذ المقصود من الاتيان بهذا الظاهر تفسير المقدر يابى هذا الجواب اللهم الا ان يكون اول كلامه مبنيا على تقدير
السكاكى ولما كان غير مرضى عنده عدل فى اخر الكلام الى ما هو المختار عنده من كون الثانى مفسرا فتامل قوله
دلالة على الاختصاص وان الناس هم المختصون بالشح المتبالغ فيه بحث وهو ان بروز قوله ثم انتم تملكون فى
صورة المبتداء والخبر على قياس انا عرفت انما يفيد اختصاص الملك بالمخاطبين واما اختصاصهم بالشح المتبالغ
المستفاد من قوله ثم لامسكتم خشية الانفاق فلا يفيده البروز المذكور قطعا كما لا يخفى على المنصف نعم لو اعتبر
الشرط فى تملكون فقط لا مع انتم بان يكون التقدير انتم لو تملكون يظهر الاختصاص بالشح وغاية ما يقال ان الباء
فى بالشح داخلة على المقصور عليه لا على المقصور وقوله وان الناس الخ ليس تفسير القول على الاختصاص فى حاصل
معنى الاية والله اعلم انه لو كان ملك الخزاين مخصوصا بكم لامسكتم خشية الانفاق ولا شك انه يدل على كونهم متبالغين
فى الشح مقصورين عليه لا يتعدونه الى خلافه وان لم يدل على ان الشح المتبالغ مقصور عليهم اذ لا دلالة فى الاية الكريمة
على ان غيرهم ليس بهذه الحيثية حتى يفهم ذلك فليتامل قوله ويرجح حذف المسند اليه الخ فيه بحث وهو ان الوجوه المذكورة
لترجيح حذف المسند اليه على حذف المسند اكثرها انما يتاتى بالنظر الى المسند المخصوص اعنى اجمل اذ لو جعل المسند
المحذوف حاصلا لم يتات الا الوجه الاول والسادس وقد يرجح حذف المسند بان المسند اليه اقوى ركنى الكلام
واعظم والاحتياج اليه فوق الاحتياج الى ساير الاجزاء ولا كذلك المسند فانه كالركن الزايد بالنسبة اليه فحذف
ما هو كالزايد اولى وارجح ويعارض بان المسند محط الفايدة فلا يناسبه الحذف قوله وحمله على حذف المبتدا اوفق
له اما بحسب المعنى فلما ذكره الفاضل المحقق واما بحسب اللفظ فلان الصبر فى كل منهما محكوم به قوله والقرينة هنا صوابه
اذا

اذا اصاب الانسان مكروه الخ قيل هذا معارض بانه كثيرا ما يقول الانسان اذا سئل عنه عند اصابة مكروه وما
امرك فى هذا امرى صبر جميل واذا احتمل الامران فلا يصح احدهما قرينة قوله على وجه يكون المبتداء معرفة اولى قيل
هذا معارض بان الاصل فى الخبر التنكير المحض فحمل الكلام على وجه يكون الخبر نكرة محضة بان يكون المقدر فصبر جميل اجمل
اولى اللهم الا ان يمنع كون الاصل فى الخبر التنكير المحض وليس المعنى على هذا بل على انه اجمل من الجزع وبث الشكوى فيه بحث
اما اولا فلانه اذا فهم من الكلام كون الصبر الجميل اجمل من الصبر الغير الجميل فهم كونه اجمل من عدم الصبر وهو الجزع وبث الشكوى
بالطريق الاولى وسلوك طريقة البرهان فن من البلاغة واما ثانيا فلان مثل هذا المحذور لازم فى تقدير المبتداء
لان المقصود من الكلام القيد الزايد سواء كان فى الاثبات او النفى والقيد ناظر الى نفى ما يقابله فيفهم من قوله امرى
صبر جميل ان امره ليس بصبر غير جميل وليس المعنى على ذلك بل على ان امره ليس الجزع وبث الشكوى على انه فسر الصبر الجميل
فيما سبق بانه الذى لا شكوى فيه الى الخلق فيكون معنى قولنا صبر جميل اجمل ان الصبر الذى لا شكوى فيه الى الخلق اجمل
ولا شك ان المفهوم منه انه اجمل من الذى فيه بث الشكوى وهو عين الجزع والقول بانه لا يفهم من الكلام المذكور كون
الصبر الجميل اجمل من الجزع وبث الشكوى محل تامل بل الظاهر الخ ان يجعل جميل فى صبر جميل صفة مادحة لا مخصصة واما
ثالثا فلان المفهوم من قوله اجمل من الجزع وجود الجمل فى الجزع ولا يجوز التجريد عن معنى التفضيل لمكان الاقتران بمن اللهم
الا ان يحمل جماله على ما فيه من ثلج الصدر قوله لنا او فى الوجود الهة ثلثة فان قلت المتبادر فيما اجتمع فيه النفى والقيد
رجوع النفى الى القيد مع ثبوت الاصل فيكون المنهى هو القول بتثليث الالهة لا القول بالالهة مطلقا فينافى التوحيد
قلت ما بعد الاية اعنى قوله تعالى انتهوا خيرا لكم انما الله اله واحد قرينة واضحة على ان المراد نفى المقيد والقيد معا قوله
كقولك ازيد عندك ام عمرو قال الشارح فى شرح المفتاح لقايل ان يقول لم لا يجوز ان يكون ام عمرو فى هذا المثال معطوفا على
زيد عطف مفرد على مفرد للمشاركة فى المسند المذكور كما فى قام زيد وعمرو ومن غير ان يحمل على ترك المسند بناء على الغرض المذكور
واجاب الشريف بان الظرف فى المثال المذكور مشتغل بضمير زيد فلا يصح خبرا عن عمرو كما لا يصح فى قولك زيد قام وعمرو وعلى ما
تام فيما ذكره المعترض من المثال فانه دال على مطلق القيام وليس فيه ما يقتضى ربطه بزيد فقط ومن جوز ذلك فى مثل
زيد فى الدار وعمرو وان يكون فى الدار خبرا عنهما فقد جوز ان يقدر الكلام هكذا زيد حصلا او حاصلان فى الدار وعمرو
فيلزم ان يجوز زيد قائما وعمرو وفساده بين ولما كان صورة الظرف غير متغير بجعله خبرا عن الواحد والمتعدد اشتبه الحال

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)